بأقلامهم

إبراهيم ريحان*

إتفاق الطائف: الميثاق الثابت في زمن المتغيّرات

حين التقى النواب اللبنانيون في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية عام 1989، لم يكن هدفهم اعادة احياء الفكرة اللبنانية وصياغة هوية وطنية جامعة.

اليوم، بعد مرور عقود على ولادة "وثيقة الوفاق الوطني"، وفي ظل مشهد اقليمي ومحلي بالغ التعقيد والخطورة، يثبت هذا الاتفاق يوما بعد يوم انه ليس مجرد نص دستوري بارد، بل هو المظلة الشاملة والوحيدة لكيان الدولة اللبنانية، وصمام الأمان المتبقي لحماية السلم الاهلي واستقرار المؤسسات السياسية والامنية والعسكرية.

لقد نقل الاتفاق صيغة العيش المشترك الى حيز الدستور المكتوب، مؤكدا على نهائية الكيان اللبناني وعروبته الواضحة، وواضعا حدا نهائيا للهواجس المتبادلة بين المكونات اللبنانية التي طالما استغلتها القوى الخارجية لضرب الاستقرار الداخلي. ان اهمية هذه الصيغة تتبدى بوضوح في قدرتها على استيعاب الازمات السياسية الحادة، والوقوف حائلا دون انزلاق البلاد مجددا نحو لغة السلاح.

في السنوات الاخيرة، وتحديدا مع تفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية، تصاعدت من هنا وهناك اصوات تطالب بتعديل الاتفاق، او الذهاب نحو "مؤتمر تأسيسي" جديد. وفي حين ان الدساتير في العالم ليست نصوصا مقدسة وهي قابلة للتطوير، الا ان الدعوة الى المساس بالمرتكزات الميثاقية لاتفاق الطائف في هذا التوقيت بالذات، وسط العواصف التي تضرب الشرق الاوسط، تحاكي تماما اللعب بالنار في حقل من الالغام.

إن أي محاولة لفتح النقاش حول جوهر الاتفاق او اعادة توزيع الاحجام والاوزان السياسية بناء على ديموغرافيا متحركة او موازين قوى عسكرية موقتة، هي دعوة صريحة ومباشرة لفتح باب الصراعات الاهلية والحروب الطائفية من جديد. فالطائف لم يكن مجرد تعديل للمواد الدستورية، بل كان هندسة دقيقة للتوازنات النفسية والسياسية والاجتماعية في المجتمع اللبناني، والمساس بهذه الهندسة يعني انهيار الهيكل بأكمله فوق رؤوس الجميع من دون استثناء.

لقد طبق من الاتفاق الشق المتعلق بتوزيع السلطات و"المحاصصة"، بينما جرى تأجيل البنود الاصلاحية والتطويرية الكفيلة بنقل لبنان الى "دولة المواطنة" العصرية. ان تطبيق الطائف يعني تفعيل آلياته الدستورية التي وضعت خارطة طريق واضحة للعبور نحو المستقبل. ومن أبرز هذه الآليات التي نص عليها الاتفاق بدقة ولم ترَ النور.

1. انشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية.
2. اقرار قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، يترافق مع انشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية للحفاظ على خصوصيتها وهواجسها الكيانية.
3. تطبيق اللامركزية الادارية الموسعة، التي تشكل بندا انمائيا واصلاحيا بامتياز.
4. الامن والسيادة، وقد أكد الاتفاق على بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل اراضيها بواسطة قواها الذاتية حصرا، وفي مقدمتها الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والمؤسسات العسكرية والامنية كافة، وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة.

لا يمكن قراءة اتفاق الطائف في معزل عن حضانته العربية والدولية. كما ان اي محاولة للتفريط بالطائف اليوم يعني ببساطة تفريطا بهذه المظلة الدولية والعربية، وادخال لبنان في نفق مجهول بلا شبكة امان.

ان الخروج من النفق المظلم الذي يمر به لبنان لا يتطلب البحث عن تفاهمات خارج المؤسسات تسعى لتكريس اعراف جديدة على حساب الدستور، بل يتطلب شجاعة سياسية وارادة وطنية صادقة للعودة الى الدستور المنبثق من الطائف وتطبيقه بالكامل وبنية صافية.

تبدأ خارطة الطريق هذه بانتظام عمل المؤسسات الدستورية، وإطلاق ورشة الاصلاح الاقتصادي، المالي، والاداري، ومحاربة الفساد والمحسوبيات. يترافق ذلك مع التطبيق الفوري والذكي للامركزية الادارية التي نص عليها الاتفاق، كأداة فعالة لتطوير الخدمات وتحقيق الانماء المتوازن والمستدام بين كل المناطق اللبنانية وتخفيف الاعباء عن كاهل المواطن.

علينا ان ندرك جميعا ان اتفاق الطائف ليس مجرد ترف فكري، او نص قانوني جامد، او ورقة تفاوضية، بل انه ثمرة تضحيات جسام، وآلام مبرحة، ودماء سالت، عاشها اللبنانيون على مدى خمسة عشر عاما من الحرب العبثية والمدمرة التي لم توفر احدا ولم ترحم منطقة.

---

* كاتب سياسي